



PDF

www.alanba.com.kw/Business

دشنته «نفط الكويت» أمس ويعد علامة فارقة لتطوير الحقول النائية والمعقدة ذات التحديات الفنية العالية

# بدء الإنتاج التجاري في حقل «مطربة» النفطي

■ وزير النفط: الإنتاج التجاري بحقل «مطربة» إنجاز مهم.. ونتيجة عمل دؤوب لسنوات  
■ الطاقة الإنتاجية للنفط الكويتي تبلغ حاليا نحو 2,5 مليون برميل يوميا وفقاً لاتفاق «أوبك»  
■ نواف السعود: دخول حقول نفطية جديدة مرحلة الإنتاج.. ونستهدف 4 ملايين برميل يوميا  
■ أحمد العيدان: إنتاج «مطربة» يبلغ ما بين 80 و120 ألف برميل من النفط الخفيف



وزير النفط طارق الرومي والشيخ نواف السعود وأحمد العيدان والشيخ خالد الصباح ووضحة الخطيب في مقدمة الحضور خلال الحفل (ريليش كومار)



وزير النفط طارق الرومي والرئيس التنفيذي مؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود والرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت أحمد العيدان خلال تدشين الإنتاج التجاري من حقل مطربة

طارق عرابي

دخلت الكويت أمس مرحلة جديدة في استراتيجيتها النفطية مع تدشين الإنتاج التجاري من حقل مطربة الواقع شمال غرب البلاد، ويعد المشروع علامة فارقة في جهود شركة نفط الكويت لتطوير الحقول النائية والمعقدة ذات التحديات الفنية العالية.

وقد جرى التدشين خلال حفل نظمته شركة نفط الكويت أمس، بحضور وزير النفط طارق سليمان الرومي، والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود، والرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد جابر العيدان، إلى جانب عدد من كبار مسؤولي القطاع النفطي والتفنيين في الشركات التابعة للمؤسسة، والرئيس التنفيذي لشركة «أس أل بي» أوليفيه لي بوش، وهي إحدى الشركات المشاركة في المشروع.

وقسي تصريحاته للصحافيين على هامش الحفل، أكد وزير النفط طارق الرومي، أن إعلان شركة نفط الكويت بداية إنتاجها التجاري في حقل (مطربة) يعد إنجازاً مهماً لها، مشيراً إلى أنه يأتي نتيجته لجهود دؤوب قامت به الشركة لاستمر قرابة 20 عاماً، وأضاف الرومي أن هذا الإنجاز جاء نتيجة لتحديات كبيرة ومعقدة واجهتها الشركة بكفاءة وعزيمة.

وتذكر أن الإنجاز يدفع الشركة إلى تحقيق المزيد من النجاحات المتتالية مستقبلاً، مشيداً بدورها الفعال إذ تمكنت من تحقيق أهدافها

الرئيسية بالرغم من صعوبة حفر (مطربة). وأفاد بأن «بئر مطربة ليس من الآبار السهلة على الإطلاق وقد شكل تحدياً حقيقياً للشركة»، مؤكداً ثقته باستثمار شركة نفط الكويت وكافة الشركات النفطية لتحقيق مثل هذه الاستكشافات والإنجازات التي تعود بالنفع على الكويت وترجمة لتوجهات القيادة السياسية.

وقال: «لدينا اتفاقيات مع شركات عالمية تساعدنا لاستكشاف النفط بكميات تجارية»، وذكر الرومي أن الطاقة الإنتاجية للنفط في الكويت تبلغ حالياً نحو 2,5 ملايين برميل يوميا، وذلك بناء على الاتفاق الذي تم بين الدول الأعضاء في منظمة «أوبك».

وحول تأثير إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) خفض سعر الفائدة بمقدار 0,25 نقطة على أسواق النفط العالمية، أوضح الوزير

إنه على الرغم من الاتفاق المسبق مع منظمة (أوبك) على رفع الإنتاج إلا أن أسعار سوق النفط لاتزال مناسبة وطبيعية. وأضاف أن التنبؤ بمستقبل أسعار سوق النفط في الوقت الراهن يعد «أمراً بالغ الصعوبة»، معرباً عن اعتقاده بأن يشهد سوق النفط على خلفية خفض الفائدة زيادة في الطلب وتحديداً في دول قارة آسيا. وقال إن السوق النفطي «محمّر ولا يمكن التنبؤ بمستقبله ورغم رفع الإنتاج الأمور طبيعية»، متوقفاً «زيادة في الطلب خلال الفترة المقبلة». وبشأن توقعاته لفرض عقوبات على الروسي، ذكر «أن أي مشكلة بالعالم لها انعكاسات سلبية أو إيجابية»، مبيّناً أن «أي مشكلة تحدث في العالم أو توجه لفرض عقوبات على إحدى الدول تنعكس على أسعار النفط».

شركات عالمية للتطوير

من جانبه، قال الرئيس

المنظومة. وأفاد بأن هذا الابتكار يأتي بدعم من القطاع النفطي الكويتي بقيادة وزير النفط ومؤسسة البترول الكويتية بهدف إيجاد حلول جديدة تسمح للشركة بتطوير حقولها قائلاً إنها ستفتح آفاقاً جديدة في مجالات متعددة.

وأشار إلى أهمية هذا المشروع الذي يسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي لمؤسسة البترول الكويتية لعام 2035 وهو الوصول لقدرة إنتاجية تصل إلى 4 ملايين برميل من النفط يوميا والمحافظة على هذا المستوى من الإنتاج.

120 ألف برميل

وخلال الحفل،لقى الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد جابر العيدان، كلمة أشار فيها إلى أن تطوير حقل مطربة ارتبط بالعديد من التحديات التي كانت تتطلب الاستجابة المناسبة لها، لكن مع الكفاءات العالمية التي

يتمتع بها أبناء الشركة وفرقتها، ولاسيما في كل مجموعة الاستكشافات الجديدة ومجموعة الإنتاج ومشروع الغاز، نجح التعاون في تجاوز التحديات وبدء عمليات الإنتاج في حقل مطربة ولهم كل التقدير والشكر، واصفاً هذا الإنجاز بأنه «شهادة حية للجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية».

وأكد العيدان أن انضمام حقل مطربة إلى قائمة الحقول الإنتاجية يعزز مكانة الكويت على خارطة الإنتاج النفطي العالمي، ويشكل خطوة استراتيجية ضمن خطط الدولة لتعزيز مساهمتها في أسواق الطاقة الدولية.

وقال إن حقل مطربة كان يشكل تحدياً عالمياً، لأنه مشعب بغاز (H2S) بنسبة تصل إلى 40٪، وهو أمر نادر يصعب من عملية الإنتاج التي استغرقت نحو 15 عاماً منذ اكتشاف الحقل، متوقفاً أن يبلغ إنتاج الحقل ما بين

80 و120 ألف برميل من النفط الخفيف. وتابع العيدان أن الرقم المستهدف للإنتاج النفطي من شركة نفط الكويت هو 3,65 ملايين برميل يوميا، بالإضافة إلى 350 ألف برميل تأتي من شركة نفط الخليج، ما يعني تحقيق الكويت لمعدل إنتاج يبلغ 4 ملايين برميل في 2035، مضيفاً أن إنتاج الحقول الكويتية الحالية يصل إلى نحو 3 ملايين برميل، وبالتالي فإن الاستكشافات الجديدة هي التي ستساعد على الوصول إلى هدف إنتاج 3,65 ملايين برميل يوميا، بالإضافة إلى استدامة الإنتاج. وفيما يتعلق بآخر تطورات الاستكشافات البحرية، أكد العيدان استمرار مسيرة الحفر في الآبار الست التي كان من بينها 3 آبار «طباشيري»، و3 آبار «جوراسي»، حيث يتم حالياً الاستعداد للمشروع الثاني المتعلق بباقي الآبار الاستكشافية التي يصل عددها إلى 9 آبار، ما يعني أن إجمالي الآبار البحرية سيصل إلى نحو 15 بئراً استكشافياً تغطي المنطقة بالكامل، مؤكداً في الوقت نفسه أن نسبة النجاح في هذه الاستكشافات بلغت 100٪. يذكر أن الإنتاج التجاري من حقل مطربة بدأ رسمياً في 15 يونيو 2025، وذلك بعد إتمام عمليات ربط بعض الآبار بمنشآت الإنتاج التابعة للشركة، ويقع الحقل في منطقة غير مطورة، تتفرق إلى البنية التحتية في شمال غرب الكويت، ويمتد على مساحة تتجاوز 230 كيلومتراً مربعاً، خارج نطاق الأصول الحالية التي تشغلها الفرق التابعة للشركة، وقد تم اكتشاف النفط الخفيف ذي الجودي التجارية للمرة الأولى فيه عام 2009، ونظراً لوجود تركيزات مرتفعة من غاز كبريتيد الهيدروجين تصل إلى 4٪، فقد شكل هذا الأمر أحد أبرز التحديات التي أسهمت في تأخر بدء الإنتاج من الحقل.

## بنك إنجلترا يثبت أسعار الفائدة عند 4٪



العربية: قررت بنك إنجلترا تثبيت أسعار الفائدة عند مستوى 4٪ متمسكاً مع توقعات السوق. يذكر أن معظم خبراء الاقتصاد توقعون أن يبقى بنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير، ويأتي هذا بعدما أظهرت بيانات رسمية جديدة نيات معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين عند 3,8٪ خلال أغسطس الماضي، ليظل عند أعلى مستوى له منذ بداية عام 2024. وارتفع معدل تضخم أسعار الأغذية والمشروبات إلى 5,1٪ خلال

قبل أن يغلق منخفضاً بنسبة 0,8٪. وتراجعت العقود الأمريكية للأجل للذهب تسليم ديسمبر 0,4٪ إلى 3703 دولاراً، وفقاً لـ «رويترز». ويبدو الدولار مكاسب حقيقياً في الأونة الأخيرة وحام بالقرب من أدنى مستوى في شهرين، مما جعل الذهب أقل تكلفة لحائزي العملات الأخرى. وانخفضت أيضاً عوائد سندات الخزينة القياسية لأجل 10 سنوات. وقال فؤاد رزاق زادة محلل السوق في سيتي إنديكس وفوركس دوت كوم: استأنف

العربية: ارتفعت أسعار الذهب أمس الخميس بدعم من انخفاض الدولار بعد أن تبني مجلس الاحتياطي الفيدرالي نبرة حذرة بشأن التيسير النقدي في المستقبل، عقب خفض كان متوقفاً على نطاق واسع لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مما زاد من جاذبية الذهب. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 3668,34 دولاراً للأونصة بعدما صعد إلى مستوى قياسي بلغ 3707,40 دولاراً أمس الأربعاء

## أسعار الذهب تواصل الارتفاع بدعم من تراجع الدولار

العربية: ارتفعت أسعار الذهب أمس الخميس بدعم من انخفاض الدولار بعد أن تبني مجلس الاحتياطي الفيدرالي نبرة حذرة بشأن التيسير النقدي في المستقبل، عقب خفض كان متوقفاً على نطاق واسع لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مما زاد من جاذبية الذهب. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 3668,34 دولاراً للأونصة بعدما صعد إلى مستوى قياسي بلغ 3707,40 دولاراً أمس الأربعاء



العربية: ارتفعت أسعار الذهب أمس الخميس بدعم من انخفاض الدولار بعد أن تبني مجلس الاحتياطي الفيدرالي نبرة حذرة بشأن التيسير النقدي في المستقبل، عقب خفض كان متوقفاً على نطاق واسع لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مما زاد من جاذبية الذهب. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 3668,34 دولاراً للأونصة بعدما صعد إلى مستوى قياسي بلغ 3707,40 دولاراً أمس الأربعاء

بالتزامن مع تحفيز قرار «الفيدرالي» الأميركي و«المركزي» الكويتي بخفض الفائدة أمس

# مراجعتا «فوتسي» و«S&P» تقفزان بسيولة البورصة إلى 124,9 مليون دينار

■ 39,2 مليون دينار تدفقات أجنبية استقبلها السوق خلال مزاد الإغلاق  
■ خفض أسعار الفائدة سيعزز شهية المستثمرين نحو الأسهم بشكل أكبر

407 ملايين دينار، تبعت ذلك مكاسب إضافية بـ 188 مليون دينار، وفي جلسة الثلاثاء مكاسب أيضاً بـ 88 مليون دينار، ومع توالي المكاسب السوقية التي تعني زيادة في أسعار الأسهم كان منطوقاً أن تجنح جلسة الأربعاء للتراجع بعد عمليات بيع بهدف جني الأرباح وانخفضت القيمة بـ 86 مليون دينار، ومع ختام الأسبوع أمس عادت البورصة للمكاسب سرعياً بـ 25 مليون دينار. وعلى مستوى السيولة الأسبوعية، شهدت تراجعاً بنسبة 4٪ بمحصلة 540 مليون دينار بمتوسط يومي 108 ملايين دينار مقابل 559 مليون دينار بمتوسط يومي 112 مليون دينار الأسبوع الماضي. وانخفضت أحجام التداول بإجمالي كميات 2,33 مليار سهم مقابل 2,39 مليار سهم الأسبوع الماضي بنسبة تراجع 2,5٪، وكانت أسهم جي اف اتش وم. أعمال وايفا وايفا فنادق من أكثر الأسهم تداولاً. وانتهت البورصة تعاملات الأسبوع على مكاسب جماعية على مستوى مؤشراتها، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 94 نقطة ليصل إلى 9435 نقطة مقابل 9341 نقطة الأسبوع الماضي بنسبة ارتفاع 1٪، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 165 نقطة ليصل إلى 8101 نقطة مقابل 7936 نقطة الأسبوع الماضي بنسبة ارتفاع 2٪، وارتفع مؤشر السوق العام بـ 104 نقاط ليصل إلى 8820 نقطة مقارنة بـ 8716 نقطة الأسبوع الماضي بنسبة ارتفاع 1,4٪.



بلغت قيمة التدفقات الأجنبية التي استقبلتها بورصة الكويت في مزاد الإغلاق نحو 39,2 مليون دينار، حيث كانت السيولة قبل المزاد 85,7 مليون دينار، واستحوذ السوق الأول على 80,3 مليون دينار من إجمالي السيولة، فيما استحوذ السوق الرئيسي على 44,5

سجلت السيولة المتدفقة لبورصة الكويت أمس مستوى بلغ 124,9 مليون دينار، وذلك على وقع المراجعة الدورية الثالثة خلال العام الحالي لأوزان الأسهم الكويتية ضمن مؤشري «فوتسي» و«S&P»، لتقفز السيولة بنسبة 33,5٪ مقارنة بـ 93,5 مليون دينار بنهاية جلسة الأربعاء. وتزامنت تدفقات «فوتسي» و«S&P» مع محفز فني آخر، وهو إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال اجتماعه مساء الأربعاء الماضي تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، لأول مرة منذ بداية العام الحالي لتصل إلى 4٪. وتبع ذلك قرار بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3,75٪ اعتباراً من أمس الخميس. وأكد «المركزي» أن قراره يستهدف تحقيق التوازن بين تعزيز البيئة الداعمة للنمو المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتكريس الاستقرار النقدي والمالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي. ومن المتوقع أن يسهم خفض أسعار الفائدة في تعزيز شهية المستثمرين نحو الأسهم بشكل أكبر، الأمر الذي يرفع من معدلات السيولة في السوق المحلي خلال الفترة المقبلة، كما أن انخفاض الفائدة يخفف من تكاليف الاقتراض على الشركات، ما ينعكس إيجاباً على أرباحها ويعزز من جاذبية أسعار أسهمها.